المحاضرة الثالثة حصيلة نشاط الحركة الوطنية خلال الحرب العالمية الثانية 1939-1945:

أولا الوضع العام للجزائر عند اندلاع الحرب العالمية الثانية وموقف الجزائريين منها: عندما اندلعت الحرب العالمية الثانية عام 1939 كانت الأحوال الاقتصادية في الجزائر تنذر بالمجاعة، ولم تستجب فرنسا لمطالب الوطنيين المتمثلة في المساواة في الحقوق، وإلغاء القوانين الاستثنائية، كما فشلت مشاريع الإصلاح التي تقدم بها بعض الفرنسيين مثل مشروع بلوم فيوليت، وكان قادة حزب الشعب في السجون، وصدر قرار بحل الحزب، كما صدر قرار بحل منظمة الشيوعيين، وسلمت جمعية العلماء المسلمين من الحل لأنها في الظاهر غير سياسية، وأوحت فرنسا إلى أعوانها من رجال الدين بإصدار فتوى بوجوب الحرب مع فرنسا، وحملت فرنسا المجندون الجزائريون إلى الجبهة الأوروبية لأنهم لا يثقون في بقائهم في الجزائر، وتطوعت النخبة والنواب وقدماء المحاربين، وأعلن الموظفون الرسميون ولاءهم وتأييدهم لفرنسا، أما الوطنيون فقد زج بهم في السجون، وادعت فرنسا كعادتها زورا وكذبا أنه بمجرد وصول أخبار دخول فرنسا الحرب، استجاب لها الجزائريون طواعية وجماعيا، وأعلنوا استعدادهم للدفاع عن فرنسا، وبهذه المناسبة ألقى "لوبو" الحاكم العام كلمة في الراديو الجزائري وجهها لسكان الجزائر وصف فيها عملية الاستنفار بأنها مثيرة للإعجاب،[1] لكن الحقيقة خلاف ذلك، ومن جهتهم اختار أغلب المعمرين الوقوف مع نظام فيشي الموالي للألمان، وأصبحوا في خدمته، وكان همهم الوحيد هو المحافظة عن سيطرتهم على العرب.[2]

عبر الجزائريون مرارا عن رفضهم للتجنيد، لكن فرنسا أرغمتهم عليه واقتادت الشباب للزج بهم في الحرب، وكان أغلب الجزائريين لا يبدون اهتماما بالنزاع، وهناك من الجزائريين من تطوع فزعماء المنتخبين مثل فرحات عباس والدكتور بن جلول تطوعوا في الجيش الفرنسي، وقبلوا بالمحاربة مع فرنسا مع المطالبة بالإصلاحات، لكن المناضلون الوطنيون رفضوا التجنيد، لذا قابلتهم الإدارة الفرنسية بالقمع والزج بهم في السجون والمعتقلات.[3]

عندما سقطت فرنسا على يد ألمانيا في يونيو 1940 [4] أوضحت باريس أن الجزائر داخلة في منطقة وقف القتال وأرسلت من أجل ذلك الأدميرال "أبريال" ليحل محل "لوبو" كحاكم عام على الجزائر باسم "بيتان"، وعقد "أبريال" ندوة صحفية في الجزائر أعلن فيها أن الجزائر تدعم حكومة "بيتان" وأنها لا علاقة لها بالمتمردين ويقصد

---

[4] في بداية الحرب العالمية الثانية انتهت حملة الألمان بانتصارهم وتراجع الفرنسيين، ولم يستطع الجنرال "بيتان" تغيير الوضع بعد استدعائه، وحوصرت باريس من الشرق والغرب وانتقلت على اثر الهزيمة الحكومة إلى الجنوب، وتولى بيتان مقاليد الحكم، وتم إيقاف القتال، أما الجنرال ديغول فلجأ إلى بريطانيا وكوّن نواة جيش فرنسا الحرة مع أنصاره، واحتل الألمان شمال فرنسا ونطاق على طول ساحل الأطلنطي حتى حدود إسبانيا، كما احتفظوا بأسرى الحرب الفرنسيين لاستخدامهم كرهائن لضمان حسن سلوك الحكومة الفرنسية الجديدة، التي اتخذت من فيشي Vichy مقرا لها، للمزيد حول الموضوع ومجريات الحرب العالمية الثانية ينظر: محمد صالح منسي، الحرب العالمية الثانية، القاهرة، 1979، ص-ص. 194-191

بهم أنصار ديغول، وسريعا تقاعد "أبريال" وترك مكانه للجنرال "ويقان"، الذي أصبح ممثلا عاما للحكومة في إفريقية الفرنسية، بالإضافة إلى منصب حاكم عام للجزائر، وكان مساعده في الإدارة هو "شاتيل" الذي أصبح بدوره حاكما عاما من نوفمبر 1942، ورغم الهدوء العام الذي شهدته الجزائر إلا أنها عرفت تمردا في ضاحية الحراش قرب العاصمة بتاريخ 25 يناير 1914، قام بهذا التمرد فرقة الرماة التابعة لفيلق المشرق، وأسفر التمرد عن مقتل عدد من الفرنسيين تجاوز العشرة، وبعدها تم محاكمة أعضاء من حزب الشعب مما أوحى أنه قد يكون لهم ضلع فيه.[5]

وأصبحت الجزائر مجالا للدعاية سواء من المحور(ألمانيا وإيطاليا)أو من الحلفاء(روسيا، بريطانيا، ثم أمريكا)، وقيل أن الألمان أطلقوا سراح الجنود الجزائريين وأرسلوهم إلى الجزائر للدعاية لهم بعد أن دربوهم على ذلك، كما قيل أن الألمان قد خصصوا حصصا بالعربية في راديو برلين وراديو باريس الدولي، ووجدت هذه الحصص آذانا مستمعة، وتم الإعلان في إذاعة باريس بالذات التي اقتحمها الألمان في العشرين من يوليو 1940 "إن أصوات المسلمين في شمال إفريقية التي طالما خنقتها فرنسا سيكون في مقدورها منذ الآن أن تكون مسموعة من باريس عاصمة فرنسا نفسها"، ورغم أن المحور قد خفف من ندائه للوطنيين بالثورة على الوجود الفرنسي، إلا أن المصادر تذكر أنه جذب بعض الجزائريين إليه، وبالإضافة لذلك فإن الجزائر كانت مجالا لدعاية قوية من الحلفاء فقد كان التحالف البريطاني الأمريكي ثم الروسي وظهور فكرة الميثاق الأطلسي[6]، وصوت فرنسا الحرة المنطلق من بريطانيا، وهوجمت النازية وحكومة فيشي، وطرحت قضية الاستقلال والحرية، وتقرير مصير الشعوب، والمساواة في الحقوق والواجبات، واستنكار الفاشية والاضطهاد والظلم، وساهمت هذه الدعاية في زرع مبادئ الديمقراطية وتنبيه الشعوب سياسيا، كثرت الآراء وتداولتها ألسنة الجزائريين من مختلف الفئات والطبقات، ولما نزل الحلفاء في الجزائر في 8 نوفمبر 1942 رحب به الناس، وأراد بعض الوطنيين استغلاله، واعتقد الجزائريون أنه يمثل علامة التحرر

---

[6] ميثاق الأطلسي هو تصريح مشترك صدر في 14 أغسطس(أوت)1941 عن كل من "فرانكلين روزفلت رئيس الولايات المتحدة حينها، و"ونستون تشرشل" رئيس وزراء بريطانيا بعد اجتماع في نيوفاوندلاند، ونص الميثاق: أن البلدين لا يعتزمان ضم أراض جديدة إليهما، لا يرغبان في الحصول على أية تغييرات إقليمية خلافا لإرادة أصحاب الأراضي ذات العلاقة، يحق لجميع الشعوب اختيار نوع الحكومة التي تعيش في ظلها، تأمين تساوي الدول جميعا في الحقوق التجارية، وحق ابتياع ما تحتاج إليه من المواد الأولية من أي مكان في العالم، التعاون الاقتصادي التام بين جميع الدول بقصد تحسين مستويات معيشية عمالها وضمان التأمين الاجتماعي فيها، إقامة سلام تستطيع أن تعيش في ظله جميع الشعوب باطمئنان داخل حدودها، وتؤمن لرعاياها ضمانات لتعيش متحررة من الخوف والعوز، لجميع الناس حق المرور في أعالي البحار دون أي عائق أو عرقلة، تتعهد جميع الشعوب بالتخلي عن اللجوء إلى القوة وينزع سلاح الشعوب المعتدية ريثما يقام نظام عالمي دائم للأمن الدولي. وقد انضمت إلى هذا الميثاق فيما بعد 25 دولة أخرى. ينظر، عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ج.6، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ص. 499

لتحقيق مبادئ الميثاق الأطلسي، لكن موقف أمريكا الرسمي كان قائما على احترام السيادة الفرنسية على شمال إفريقيا، ولم تعترف بالحركة الوطنية في المنطقة.[7]

وخلال حكومة "فيشي" انتشرت في الجزائر الدعاية لدول المحور من طرف بعض الفرنسيين أنفسهم، وقامت هذه الحكومة بإلغاء قرار كريميو[8] الذي جنس يهود الجزائر دفعة واحدة عام 1870، ورجع يهود الجزائر أهالي كما كانوا قبل 1870، واستحسن هذا القرار معظم المعمرين، كما اضطهدت حكومة فيشي الزعماء وحرمت الأهالي من المواد الاقتصادية الأولية التي تنتجها بلادهم، لذلك دخلت البلاد في أزمة اقتصادية كبيرة، وانتشر مرض "التيفوس" الذي هاجم البلاد وفتك بعدد كبير من السكان، لذلك كانت أحوال الجزائر الاقتصادية خلال سنوات 1940-1942 بالخصوص تنذر بالخراب، وكثرت المجاعات وضعفت المحاصيل وارتفع عدد السكان، وانتشرت السوق السوداء، ورغم أن الجزائر كانت بلادا غنية بالمواد الأولية والاستهلاكية وكان يمكنها أن تعيش على الاكتفاء الذاتي، إلا أن إرسال المنتجات إلى الخارج لتغذية الأوروبيين والفرنسيين خاصة، أثر سلبا على الوضع، فأفرغت مخازن الجزائر من محتوياتها بحجة تغذية الوطن الأم فرنسا، وساهمت الإدارة الفرنسية في مضاعفة الآلام لأنها تعمدت عدم توزيع الحبوب بالتقسيط أكثر من ستة أشهر في بعض المناطق، فمات الناس جوعا، كما سمح بعض الإداريين الفرنسيين باستمرار السوق السوداء، ومنعوا الناس من أخذ حصصهم بحجة أنهم معاقبون، وبالإضافة لكل هذا ضرب الجفاف 1944-1945 مما زاد في معاناة الشعب الجزائري.[9]

وأشار محفوظ قداش أن المحاصيل سنة 1939 كانت كافية(24 مليون قنطار) لكن سنوات الحرب أثرت عليها، وتدنى المحصول إلى درجة كبيرة في 1945(5 ملايين قنطار)، وأصبح الخبز مقنن التوزيع، وكذلك قنن توزيع مواد أخرى وخاصة السكر والقهوة والزيت، وتضررت الشرائح الفقيرة من الفلاحين والعمال والبطالين جراء غلاء المعيشة والسوق السوداء، وضربت المجاعة بعض الدواوير، وتسبب نقص اليد العاملة في توقف العديد من مشاريع تهيئة المساحات القابلة للري، كما تضررت الفلاحة من نقص الأدوات، وتدهورت أيضا الصناعة، وجمدت

---

[8] صنف يهود الجزائر عند بداية الاحتلال مثلهم مثل المسلمين أهالي أي مواطنين درجة ثانية، لكنهم تحصلوا على الجنسية الفرنسية عام 1870 بصورة جماعية وإجبارية بواسطة الوزير الفرنسي اليهودي أدولف كريميو، وانتقلوا بذلك إلى مصاف المواطنيين الفرنسيين، وبقي الأمر كذلك حتى اندلعت الحرب العالمية الثانية، وقامت حكومة فيشي فصدر مرسوم في 7 أكتوبر 1940 الذي سحب الجنسية الفرنسية من اليهود، بصورة جماعية وإجبارية أيضا، ولم يسترجعوها إلا بعد مدة إذ أعيد تفعيل العمل بمرسوم كريميو في 20 أكتوبر 1943، أي بعد عام على الإنزال الأنجلو-أمريكي. للمزيد والتوسع حول هذه القضية ينظر: Michel Abitbol ,les juifs d'Afrique du nord sous Vichy, maison neuve et la rose, Paris, 1983

مشاريع بناء المعامل، وهكذا فإن سنوات الحرب أنهكت الاقتصاد وانعكست سلبا على الجزائريين خاصة سكان الأرياف، وهذا لا يعني أن سكان المدن كانوا في مأمن فقد تضرروا هم أيضا.[10]

بالنسبة لمطالب الجزائريين ومصالحهم خلال الحرب كانت مهملة وعبر عن ذلك فرحات عباس بأنه في خضم انقلابات الأحلاف وزوبعة المطامع لم تفكر حكومة فيشي في مصلحة الجزائريين إطلاقا، بل زادت العنصرية استفحالا ومست حتى اليهود وجردتهم من الجنسية الفرنسية، ومع أجواء الحرب كان راديو لندن وموسكو وواشنطن يجهرون على مسامع العالم أجمع بالمناداة بحرية الإنسان، وبمساواة الشعوب، فساهمت هذه الإذاعات مساهمة فعالة في تكوين شعوب إفريقيا وآسيا تكوينا سياسيا صحيحا، فتعرفت الشعوب المستعمرة على حقوقها، واكتشفت شخصيتها، وأصبحت تبحث عن مستقبلها، وهذا ما يفسر الحماس الذي أصبح عليه الوطنيون بعد نزول الأمريكيين والإنجليز في شمال إفريقيا 1942، الذين أرادوا الاستفادة من الحادثة، لكن مع كل هذه التغييرات بقي الشعب الجزائري على الجانب لا يعرفه أحد ، ولا يتكلم عنه أحد، وبقيت تمانية ملايين ونصف من المسلمين نسيا منسيا كما أكد فرحات عباس، ولم يجد الشعب الجزائري إلا نفسه، فرغم بعده عن ذلك التهافت إلا أنه كان في حذر ويقظة فيما يخص مصيره،[11] ومع كل هذه الظروف دخلت الجزائر في الحرب مكرهة، مقدمة أبناءها وأموالها، وولاءها الظاهري.[12]

ثانيا: موقف الحركة الوطنية من الحرب العالمية الثانية:

تسبب إعلان الحرب من طرف فرنسا على ألمانيا ودخول العالم في الحرب الثانية في شهر سبتمبر 1939، في الحد من النشاط السياسي في الجزائر، خاصة النشاط الظاهري، فخيم على الحقل السياسي الوطني الركود، وانتشر الخوف والحذر،[13]وتباينت مواقف الحركة الوطنية الجزائرية من فرنسا كما يلي:

1موقف المنتخبين(جمعية النواب المسلمون): قرر المنتخبون أو زعماؤهم الوقوف بجانب فرنسا في كل الأحوال، واندفعوا لتأييد فرنسا دون شرط أو قيد، تجاوبا مع خطاب رئيس الجمهورية الفرنسية وامتثالا لنداء الوالي العام للجزائر يوم الرابع سبتمبر، ومن بين ما ورد في الخطاب: "يا سكان الجزائر منذ الأمس دخلت فرنسا وبريطانيا العظمى في حالة الحرب مع ألمانيا...إن الجمهورية الفرنسية وبريطانيا العظمى: تصميما على الدفاع عن

استقلالهما وعن سامي فكرتهما في نصرة الحق والحرية، يدعوان جميع أولادهما لحفظ سلامة بلادهما، لقد وقع التجهز العام في الجزائر على ما ينبغي من الترتيب والتدريب...إنني أرى من واجبي أن أشكركم جميعا يا مواطني الأعزاء أوروبيين ومسلمين على استجابتكم لنداء الوطن بهذه الغيرة وهذا الثبات."[14]، كما تطوعوا في الجيش الفرنسي، اعتقادا منهم بأن مساندة فرنسا سيسمح بمراجعة سياستها نحو الجزائريين، وأخذ مطالبهم بعين العطف، وعلى هذا الأساس وجه فرحات عباس مذكرة إلى المرشال "بيتان" بعد سقوط فرنسا في يد الألمان، يعرض عليه بعض المطالب، ويرجوه الوفاء بالوعود الفرنسية السابقة،[15]وأعلن أكثر النواب حيوية ونشاطا بمجرد إعلان الحرب، تطوعهم في الجيش الفرنسي للدفاع عن الوطن الأم المتمثل في فرنسا، وكان موقفهم مثيرا للدهشة والاستغراب.[16]

حاول فرحات عباس أن يظهر حسن نيته نحو فرنسا، وصرح أنه ذاهب للدفاع عن فرنسا والديمقراطية العالمية، قائلا:"في هذا اليوم وفي هذه الساعة الخطيرة بالذات أصبحت فيها حرية الأمم الديمقراطية مهددة، فإن حزبنا قد أوقف جميع أنشطته السياسية لكي يتفرغ نهائيا للدفاع عن سلامة الأمة التي ارتبط بها مستقبلنا، ذلك أنه إذا انهارت قوة فرنسا الديمقراطية فإن أملنا في الحرية سيقيد إلى الأبد."، ورغم أن الصيدلي عباس كان معفيا من الخدمة العسكرية إلا أنه شارك في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا، إذ التحق كصيدلي بإحدى الفرق المقاتلة في منطقة "تروى Troyes"، وشاهد بعينه سقوط فرنسا على يد الجيش الألماني وسقوط باريس، كما وقف على عنصرية فرنسا وعقدة الجنس الأعلى والأسفل، وذلك من خلال معاملتها مع المجندين الجزائريين والعرب، حيث لم تمنح له رتبة ضابط مثل الفرنسيين، بل رتبة رقيب "Sergent" بحكم أنه من الأهالي لا كمواطن كامل الحقوق، فتألم لهذه المواقف ورجع للجزائر خائبا، وفي مدينة سطيف أدرك أن فرنسا الاستعمارية لن تتخلى عن سياستها العنصرية في كل الحالات، وفي هذه الأثناء كانت الساحة الجزائرية خالية من أي نشاط سياسي، لأن الأحزاب السياسية تعرضت للحل والزج بزعمائها في السجون وعلى رأسهم مصالي الحاج، وفجعت الأمة بوفاة الشيخ عبد الحميد بن باديس عام 1940، فاندفع فرحات عباس لتجديد العمل السياسي، فبعث برسالة إلى رئيس حكومة "فيشي" في 10 أفريل 1941 تحت عنوان "جزائر الغد" حاول من خلالها الضغط لتحقيق مطالبه خصوصا إلغاء الولاية العامة، وتعويضها بحكومة محلية طليقة وببرنامج إصلاحي قادر على تلبية رغبات 6 ملايين من الجزائريين،

وخاب ظن فرحات من جديد وتأكد أنه لا فرق بين حكومة موالية لألمانيا والحكومة السابقة، ولم يحصل على شيء يذكر.[17]

ولما نزلت في 8 نوفمبر 1942قوات الحلفاء بالجزائر، تحمس فرحات عباس للاتصال بهم فسافر من سطيف للجزائر العاصمة، والتقى بالجنرال "ربير مورفي Robert Murphy" الممثل الشخصي للرئيس الأمريكي روزفلت، وناقش معه المشكلة الجزائرية وحالة الظلم التي عاشها الجزائريون تحت الاستعمار الفرنسي، وكان موقف الأمريكيين واضح ومحدد أنهم جاؤوا من أجل هدف واحد وهو إلحاق الهزيمة بالنازية، وربما أراد فرحات عباس من خلال تواصله بالحلفاء والأمريكيين خصوصا تدويل القضية الجزائرية على طريقته، وإرغام فرنسا على إدخال إصلاحات حقيقية تحت ضغط الرأي العام العالمي، وعمل فرحات عباس وفريقه على إصدار مذكرة إلى الحلفاء في 22 ديسمبر 1942 وكانت تحت عنوان: "رسالة من ممثلي الجزائر إلى السلطات المسؤولة"وطالب من خلالها لعقد مؤتمر ينبثق منه دستور سياسي واجتماعي واقتصادي للجزائر، وكالعادة تراخت السلطات الفرنسية وحاولت ربح الوقت، وهو ما دفع فرحات عباس وأعضاء الوفود المالية والممثلين عن الاتجاهات السياسية، ومنها جمعية العلماء المسلمين إلى عقد اجتماع بمكتب المحامي بومنجل بالجزائر العاصمة[18]، واتفقوا على نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، وتم اختيار فرحات عباس لتحريره[19] سنتناوله لاحقا.

2موقف جمعية العلماء المسلمين الجزائريين: كانت جمعية العلماء تمثل قطبا إصلاحيا اجتمع تحت مظلتها رجال الإصلاح، الذين ساروا على النهج السليم،[20] وقد اتصلت الإدارة الفرنسية بها أولا كهيئة، وعندما لم تتحصل على ما كانت تريده، استعملت طريقة الاتصالات الفردية بأعضاء الجمعية، وتمكنت من التأثير على قلة من الشخصيات في الجمعية واستمالتهم إليها، واعتقدت أنه بإمكانها إقناع رئيس الجمعية وبقية الأعضاء، إلا أن هؤلاء رفضوا كل العروض والمساومات، وامتنعوا من توجيه برقيات الولاء والتأييد لفرنسا في حربها ضد ألمانيا، كما

---

[18] حضر هذا الاجتماع حسب فرحات عباس الدكتور تامزالي رئيس القسم القبائلي في النيابات المالية، وغرسي أحمد نائب مالي، قاضي عبد القادر مستشار عام ورئيس جمعية الفلاحين، والدكتور الأمين وعلة عضو حزب الشعب الجزائري، والشيخ التبسي والشيخ خير الدين والشيخ توفيق المدني من جمعية العلماء، والدكتور ابن جلول وفرحات عباس، ومحمد الهادي جمام رئيس جمعية الطلبة والدكتور سعدان مستشار عام، وأشار فرحات أن هؤلاء النواب اتفقوا على خطط مبدئية وقرروا نشر ميثاق جديد يتضمن مطالب الشعب الجزائري، وكلف هو بتحريره، وعاد بعدها إلى مدينة سطيف وهناك حرر بيان الشعب الجزائري. ينظر: فرحات عباس، ليل الاستعمار، ترجمة: أبو بكر رحال، طبع المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية، الجزائر، 2005، ص. 168

[20] مثلت جمعية العلماء المسلمين الجزائريين النهج السليم للدفاع عن الإسلام، وكان لميلادها الأثر الكبير فاتسعت الهوة بين رجال الإصلاح والأطراف المعادية له من الطرقيين ورجال الفتوى والأئمة الرسميون الخاضعون لإرادة فرنسا، فانسلخوا عن الجمعية وأسسوا جمعية معارضة لها وهي جمعية علماء السنة التي تأسست في 13 أكتوبر 1932، ترأسها الشيخ المولود بن الصديق الحافظي، المدرس ببني حافظ بلدية قرقور ولاية سطيف، والشيخ من خريجي الأزهر الشريف، واعتبرت جمعية علماء السنة من الجمعيات المعارضة للحركة الإصلاحية. للمزيد ينظر: أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط.3، دار عرعار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص. 200-201

رفضوا توجيه نداء للشعب الجزائري للوقوف بجانب فرنسا، والحرب إلى جانبها، واتبعت الجمعية سياسة الحيطة والحذر، فقللت من نشاطها، وأوقفت صحافتها بإرادتها، لكي لا تتعرض للرقابة المفروضة أو توجيه سياستها بحجة الحرب، وواجهت الجمعية عدة متاعب كان أكبرها انتقال رئيسها الشيخ عبد الحميد بن باديس إلى الرفيق الأعلى عام 1940، وقبل وفاته تم إيقاف نائبه مُحَمَّد البشير الإبراهيمي وإبعاده إلى آفلو، وتعرض باقي الأعضاء للضغط ومنهم الشيخ العربي تبسي، كما فرضت الإقامة الجبرية على بعضهم،[21] ورغم أن الجمعية قامت بإيقاف صحفها، كما أوقف ابن باديس مجلة الشهاب خوفا من أن تفرض عليه فرنسا نشر منشورات لصالحها، ولكن الشيخ الطيب العقبي رأى أن يصدر جريدته "الإصلاح" مرة أخرى، ولم يسر على خطى الجمعية أو زميله الشيخ ابن باديس، ولم يعرف سبب هذا الموفق هل هو سياسة خاصة به؟ أو لأنه كان قد استقال من المكتب الإداري لجمعية العلماء؟[22]

ورغم أن فرنسا قد اعتقلت ونفت رؤوس جمعية العلماء لأنها لم تعلن تأييدها للحرب، فإن الحركة قد واصلت سيرها مع ضعف طبعا، خاصة وأن الشيخ البشير الإبراهيمي كان منفيا في شهر أفريل 1940 إلى أفلو، ودام اعتقاله حوالي ثلاث سنوات، وكانت الحجة التي تذرعت بها فرنسا لاعتقال العلماء أنهم خطر على الأمن العام في البلاد، والظاهر أن بن باديس لم يعين خليفته، قبل وفاته، ولم تكن ظروف الحرب تسمح بالاجتماع للتشاور في مستقبل الجمعية وإدارتها، وكان هناك شخصان مرشحان لرئاسة الجمعية هما الشيخ الطيب العقبي لكنه كان قد استقال من مجلس الجمعية الإداري أثناء أزمة 1938[23]، والشيخ الثاني هو البشير الإبراهيمي الذي كان نائبا للرئيس أثناء حياته، ورجحت كفة الإبراهيمي، وواصل رجال الجمعية نضالهم من أجل الإسلام واللغة العربية، والنهضة العلمية بالبلاد حتى أثناء الحرب، لكن بصورة قليلة لأن مضايقات فرنسا كانت كثيرة.[24]

3موقف حزب الشعب الجزائري: كان قادة حزب الشعب في السجن ينفذون الحكم بسنتين سجنا المحكوم بها عليهم منذ عام 1937، فبقي موقفهم غامضا في البداية، ولما خرجوا من السجن لم يبقوا أكثر من أسبوع حتى

---

[23] شهدت بعض المواقف اختلاف وجهات النظر بين الشيخ ابن باديس والشيخ الطيب العقبي، وكان منها أمر البرقية التي أراد من خلالها الشيخ العقبي تأييد فرنسا لما ظهر مؤشر الحرب العالمية الثانية عام 1938، وأصبحت فرنسا بحاجة ماسة لتأييد قادة الشعب الجزائري لها، والوقوف إلى جانبها في هذه الحرب، وعقدت الجمعية دورتها العادية مابين 23 و25 سبتمبر 1938، ومن بين النقاط المدرجة في جدول الأعمال دراسة مالية الجمعية، وموقف الجمعية من فرنسا في الحرب، وقدم العقبي نص البرقية ورجا من المجلس الإداري الموافقة عليها، وطلب من ابن باديس إمضاءها، وكان العقبي ممن يميل إلى المهادنة وتأييد فرنسا في الحرب، ولم تتحقق رغبة العقبي واتسعت الهوة بينه وبين أعضاء الجمعية ورئيسها، فأرسل في 26 سبتمبر 1938 استقالته من عضوية المجلس الإداري إلى ابن باديس، وأحدثت هذه الاستقالة والخلاف بين الشيخين الكثير من الحزن والحيرة بين رجال الإصلاح. للمزيد حول هذه القضية وأسباب خروج العقبي من إدارة الجمعية ينظر: أحمد مريوش، الشيخ الطيب العقبي ودوره في الحركة الوطنية، ط.3، دار عرار للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص-ص.257-275

اعتقلوا من جديد[25]، يضاف إلى ذلك صدور الأمر بحل الحزب يوم 26 سبتمبر 1939، فقرر أن يعمل سرا تماشيا مع المستجدات، وتم إيقاف جريدتاه "الأمة والبرلمان"،[26] وأشار أبو القاسم سعد الله أنه خلال الفترة الوجيزة التي غادر فيها مصالي الحاج السجن كتب مقالا في جريدة الأمة هاجم فيه الاستعمار الفرنسي، ووعد أنه سيستمر في عدائه لفرنسا، لأن شمال إفريقية ليس له شيء مشترك مع فرنسا، ومن أجل ذلك أعيد إلى السجن بعد أن كان خرج منه،[27] واتضح موقفه من الحرب برفض التجنيد في الجيش الفرنسي، والتعاون بأية صورة مع الإدارة الفرنسية، وحاولت فرنسا مساومة زعماء الحزب وإرغامهم لكن دون جدوى،[28] فالجنرال "بيتان"عرض على مصالي الحاج أن يصرح بالولاء لحكومته فأبى، فحوكم هو وأعضاء الحزب فحكمت عليهم المحكمة العسكرية بستة عشر عاما سجنا مع الأشغال الشاقة، والتجريد من الحقوق المدنية، والواقع أن حكومة "فيشي" التي قامت بعد هزيمة فرنسا قد حاولت عدة محاولات مع حزب الشعب ففي أول الأمر حاولت أن تسلك سياسة الوفاق، وعندما فشلت لجأت للمعاملة القاسية لأعضائه، فقد اتصلت مرتين بمصالي، إحداهما في نوفمبر 1940 والثانية في شهر مارس 1941 لمحاولة التفاهم معه على أساس "التعاون"على قدم المساواة بين الفرنسيين والمسلمين، بشرط أن يتخلى عن المطالبة بالاقتراع العام والبرلمان الجزائري وغيرها من المطالب الأساسية للحزب، وعندما رفض هذا العرض قدم للمحاكمة العسكرية،[29] في الجزائر بتاريخ: 17 مارس 1941 حسب بعض المصادر أو في 28مارس حسب مصادر أخرى، وتولى الدفاع عنه وعن رفاقه المحامي بومنجل، وصرح مصالي أمام القضاة بأن حزبه "يرغب في المساواة المطلقة واحترام تقاليدنا، ولغتنا، وديننا، ونحن لا نريد الانفصال عن فرنسا ولكن نريد التحرر بإعانتها في إطار السيادة الفرنسية، وأعلن عن أمله في إحداث تغييرات جديدة، وعلاقات جديدة مع فرنسا."، وختم مقالته بقوله"وإن ما نرغب فيه هو خلق تعاون حقيقي." يقصد بين الجزائر وفرنسا، ومع ذلك حكمت عليه المحكمة بست عشر عاما سجنا مع الأشغال الشاقة، وعشرين سنة نفيا من الجزائر، وثلاثين مليونا من الفرنكات غرامة، مع مصادرة أملاكه الشخصية، وشملت المحاكمة أيضا بعض أعضاء الحزب الآخرين، وتجدر الإشارة أن قبل حوالي شهر من المحاكمة، بعض أعضاء حزب الشعب رأوا ضرورة التعاون مع الألمان لتحرير

[25] تذكر المصادر أسماء عدد من أعضاء الحزب الذين تم إلقاء القبض عليهم في الرابع من أكتوبر 1939وهم: مصالي الحاج، وبومدين معروف، وعمار بوجريدة، وخليفة بن عمار، مفدي زكريا، الشاذلي المكي، محمد فليته، قدور التركي، ابن العقبي، محمد خيضر، بومعزة علاوة، ميمشاوي محمد. ينظر: أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية، ج.3، ص. 180

الجزائر، ولكن مصالي عارض بشدة لأنه لم يكن يثق في الألمان أيضا، فحدثت عندئذ أزمة كبيرة في الحزب، (1941)وكانت النتيجة فصل المنشقين من الحزب.[30]

ولم تنل هذه المحاكمة من عزيمة حزب الشعب بل ضاعف عمله بصورة سرية، ومن الأسماء التي ظهرت في التنظيم السري الجديد: أحمد مزغنة، أحمد بودة، حسين عسلة، الدكتور الأمين دباغين، مقري حسين، مُحَمَّد طالب، واستمر الحزب في الدعاية وسط الجنود والأهالي، كما وزع الوثائق والنشرات، وكان أنصار الحزب يلصقون بالجدران العبارات المعادية لفرنسا والمطالبة بتحرير مصالي وغيره من أعضاء الحزب.[31]

موقف الحزب الشيوعي: في البداية عارض الشيوعيون بالجزائر دخول فرنسا الحرب العالمية الثانية، حيث اعتبروها حربا إمبريالية كما فعل الحزب الشيوعي الفرنسي، وامتثالا لسياسة الاتحاد السوفيتي الذي وقع على معاهدة عدم الاعتداء مع ألمانيا في 23 أوت 1939، مما أدى إلى حله وتعرض قادته ومناضليه للاعتقالات، لكن لم تلبث هذه السياسة أن تغيرت بدخول الاتحاد السوفيتي الحرب مجبرا في صيف 1941، إلى جانب الحلفاء دفاعا عن أراضيه المجتاحة من طرف النازية، وتم التركيز على محاربة النازية، ودمج الجزائر مع فرنسا[32]، لقد قامت الحكومة الفرنسية الموالية للألمان (حكومة فيشي)بحل الحزب الشيوعي، وزجت بأعضائه في المعتقلات، لأنهم مرتبطون بالحزب الشيوعي الفرنسي الذي أعلن حملته ومقاومته للنازية الألمانية،[33] لذلك كان نشاط أعضائه ضعيفا خلال 1940-1942، ولجأ الشيوعيون للعمل السري، ولكنهم كانوا في الجزائر خاصة "شديدي" الاحترام للقانون حسب تعبير أحد الكتاب، ورغم ذلك فقد اعتقلت حكومة فيشي بعض الشيوعيين وأحضرتهم أمام المحكمة العسكرية بتهمة محاولة تنظيم هيئة منحلة،[34] فعانى الحزب الشيوعي الجزائري بشدة جراء ما وقع على قادته من القمع والاعتقالات، ساعده وأطره في هذه الفترة أولا الشيوعيون الأسبان بداية من 1942 وحتى 1946، ثم المناضلون والقادة في الحزب الشيوعي الفرنسي الذين اعتقلوا ثم أطلق سراحهم في الجزائر،[35]وتمكن الشيوعيون من استئناف نشاطهم بعد نزول قوات الحلفاء، رغم أن الوطنيين الجزائريين لم يسمح لهم بذلك.[36]

ثالثا بيان 10فيفري1943 [37]: ظهر فرحات عباس كرجل قوي خلال فترة الحرب بين سنتي 1939-1945، ولوحظ عليه التغيير الكبير في موقفه حيث كان من دعاة الإدماج، وتطورت أفكاره بسبب يأسه من السياسة الفرنسية التي كانت مصممة على عنصريتها اتجاه الجزائريين، ونتيجة ظروف الحرب وانهزام فرنسا في بدايتها أمام ألمانيا، والميثاق الأطلسي، وكذلك نزول الحلفاء في نوفمبر 1942، الذي حاول فرحات استغلاله لصالح تحقيق مطالبه، أدت هذه العوامل لظهور البيان في العاشر من فيفري 1943[38] وأعد البيان فرحات عباس بعد مشاورات مع قادة الرأي في البلاد، الذين أمكن الاتصال بهم، من زعماء النخبة والعلماء والنواب والطلبة وحزب الشعب، وقد أقام عباس البيان على المطالب الجزائرية السابقة: مطالب النخبة، وميثاق المؤتمر الإسلامي، ومبادئ حزب الشعب...، وعلى روح الميثاق الأطلسي، وأفكار الثورة الفرنسية، لكن يبدو أنه لم يكن واضحا بشكل كافي للفرنسيين، فطالبوا لاحقا بتقديم ملحق مفصل للبيان، وتضمن البيان عرضا مفصلا عن الاستعمار، وعن فشل الإصلاحات الفرنسية في الجزائر، وعن مسؤولية المعمرين في توسيع الهوة بين الشعبين...وغيرها من المطالب، وقدموه للسلطات الفرنسية، وتوجه وفد منهم إلى الحاكم العام نفسه السيد "بيروتون"، بتاريخ 31 مارس 1943 لتقديم نسخة من البيان إليه، ووعدهم بأخذه بعين الاعتبار، وأرسل الجزائريون أيضا نسخا من البيان المذكور إلى ممثلي أمريكا، بريطانيا، روسيا في الجزائر، كما أرسلوا منه نسخة إلى الجنرال ديغول الذي كان عندئذ في لندن، وإلى الحكومة المصرية في القاهرة، وفي الثالث من أفريل عين الحاكم العام لجنة لدراسة المسائل الاقتصادية والاجتماعية للمسلمين الجزائريين، ولم تذكر المسائل السياسية، ويبدو أن فرنسا كانت تهدف إلى كسب الوقت والقضاء على الحماس الوطني وخلق انقسامات داخل الحركة الوطنية التي تجمعت حول البيان.[39]

لخص بيان الشعب الجزائري[40] حوصلة 112 سنة من الاحتلال الفرنسي، واستقرا فيه فرحات عباس تاريخ الاستعمار، وعبر عن مطامح الشعب الوطنية، ومما ورد فيه: إدانة الاستعمار والقضاء عليه، تطبيق تقرير المصير لجميع الشعوب الصغيرة والكبيرة، منح الجزائر دستورا خاصا بها يضمن لها: حرية جميع السكان والمساواة بينهم دون ميز جنسي ولا ديني، إلغاء الإقطاعية الفلاحية وذلك بإصلاح زراعي واسع النطاق، الاعتراف باللغة العربية كلغة رسمية بجانب اللغة الفرنسية، حرية الصحافة وحق الاجتماع، التعليم المجاني والإجباري لجميع الأطفال ذكورا وإناثا، حرية الدين لجميع السكان، وتطبيق قانون فصل الدين عن الدولة على الديانة الإسلامية، مشاركة المسلمين

---

[37] تذكر بعض الكتابات أنه بيان 12 فيفري 1943 ينظر: شارل أندري جوليان، إفريقيا الشمالية تسير، ص.313 وأيضا: محفوظ قداش، جزائر الجزائريين...، ص.341لكن البيان تم إمضاؤه في 10 فيفري.

في حكم بلادهم مشاركة عاجلة وفورية، قدوة بما فعلته ملكة انجلترا والجنرال كاترو في سوريا، إطلاق سراح جميع المعتقلين السياسيين من جميع الأحزاب، وقد صادق بالإجماع على نص البيان جميع النواب ممثلو الشعب الجزائري.[41]

وحمل البيان عنوان "الجزائر في مواجهة الصراع الاستعماري"،[42] وأرخ في النهاية ب 10 فبراير 1943 ووقّع من 22 شخصا، وأحس الفرنسيون وعلى رأسهم الحاكم العام بيرتون بخطورة اللهجة التي استعملها الجزائريون، فتظاهروا بقبول البيان من حيث المبدأ، كسبا للوقت، وطالبوا من الوفد تقديم خطة عمل وإصلاح، وصاغ من جديد عباس فرحات ورفاقه خطة عمل أو ملحق للبيان في 26 مايو 1943، وقدم للفرنسيين، وقدمت نسخة منه للجنرال ديغول في العاشر من يونيو، وتناول الملحق نفس النقاط التي في البيان(نزول الحلفاء في الجزائر والاستعمار وعواقبه، فشل محاولات الإصلاح السابقة، استنكار قيام الذاتية المالية التي حصل عليها الكولون عام 1900)وطالب الملحق كما طالب البيان بقيام أمة جزائرية، وتكوين دولة جزائرية قائمة على مبادئ الديمقراطية والحرية، ولاحظ أن من بين أعضاء الفرقة التي كونها الجنرال جيرو لتحرير فرنسا 90٪ من الجزائريين، لذلك يجب ضمان أن تضحيات الجزائريين من أجل حرية غيرهم ستؤدي إلى حريتهم أيضا، وتضمن الملحق قسمين القسم الأول عن الإصلاحات التي يمكن تأخيرها إلى ما بعد الحرب، والقسم الثاني عن الإصلاحات التي يجب تحقيقها في الحال ونص الأول على أن الجزائر مع نهاية الحرب تصبح دولة لها دستورها الخاص، بصيغة مجلس تأسيسي جزائري منتخب عن طريق الاقتراع العام من جميع سكان الجزائر.[43]

عكس البيان طموحات النخبة، كما أن عباس لم يمثل في البيان جماعة النواب والنخبة فقط، بل تكلم أيضا باسم حزب الشعب والعلماء، وبواسطة الضغط الذي أحدثه البيان تحرك الفرنسيون نحو الإصلاح لكن ظاهريا فقط، فصرح الحاكم العام أنه سيسهل على الجزائريين الحصول على الأرض، ويرفع أجورهم ويعتني بمساكنهم وصناعتهم، وبالمدارس والصحة...ومن جهة أخرى اقترح الجنرال جيرو الذي كان معارضا لكل كلام حول الإصلاح، اقترح إدخال إصلاحات لصالح الجزائريين، لكن على أرض الواقع لم يحدث شيء، فقد نحي بيرتون عن الحكومة العامة، وعوض بالجنرال كاترو في يونيو 1943، وجيرو جمد ديغول نشاطه بعد وصوله للجزائر، وبدأت مرحلة جديدة حكم ديغول وكاترو منذ يونيو 1943، وبدأت أعمالهما تصدر باسم لجنة فرنسا الحرة،[44] ورفضت

فكرة استقلال الجزائر، ولم تحظ الاقتراحات التي قدمها فرحات عباس بأي اعتبار، بل صرح الجنرال كاترو خليفة بيروتون لفرحات، بأنه لا يري نفسه مجبرا على تعهدات من سبقه، وضرب عرض الحائط بالإصلاحات المقترحة واكتفى بإنشاء منصب خليفة شيخ المدينة للمسلمين، وتغيير القوانين الأساسية للجمعيات الاحتياطية الأهلية، وعقدت النيابات العامة جلسة بتاريخ 23 سبتمبر 1943، رفض النواب المسلمون المشاركة فيها، فثار ثائر الوالي العام، وقام بحل قسم الأهالي للنيابة العامة، واعتقل فرحات عباس والسايح عبد القادر، وفرضت عليهما الإقامة الجبرية ونفيا إلى "تبلبلة" في الجنوب الوهراني، فأثار اعتقال الرجلين غضب الشعب، فقام بالتعبير عن غضبه بواسطة التظاهر في الجزائر العاصمة وقسنطينة وسطيف، وفي عدة مدن، فاضطر الجنرال كاترو تحت سخط الجماهير إلى إلغاء قرار حله قسم النواب، وأطلق سراح الرجلين فرحات عباس والسايح عبد القادر.[45]

رابعا أحباب (أصدقاء)البيان والحرية: حل الجنرال ديغول بالجزائر وتوجه لقسنطينة وألقى خطابا في 12 ديسمبر 1943، تضمن بعض الإصلاحات وصرح قائلا: "إن هيئة التحرير قررت بادئ ذي بدأ إسناد حقوق المواطن الكاملة فورا إلى عدة عشرات من الآلاف المسلمين الفرنسيين بالجزائر، ولا يقبل أي منع أو تحديد لممارسة هذه الحقوق باعتراضات أساسها قانون الأحوال الشخصية، وسترتفع في نفس الوقت نسبة المسلمين الفرنسيين في مختلف المجالس التي تتناول المصالح المحلية، ويرتبط بذلك فتح عدد كبير من الوظائف الإدارية في وجه الذين لهم قدرة على الاضطلاع بها."[46] لقد حاول ديغول من خلال خطابه خداع الجزائريين، وعمد إلى تأسيس "لجنة الإصلاحات الإسلامية" والمكونة من 18 عضوا: 6 من فرنسي فرنسا، و6 من فرنسي الجزائر، و6 من الجزائريين، وامتدت بحوثها واجتماعاتها طيلة ثلاثة شهور، وأسفرت أعمال هذه اللجنة عن مرسوم 7 مارس 1944.[47]

ولم يأت مرسوم 7 مارس 1944بأي شيء جديد، لأنه كان مستمدا من مشروع بلوم فيوليت، ورفضه الجزائريون، ولم يقبل به إلا جزء من أعوان فرنسا،[48] والمرسوم وسع هيأة الناخبين المسلمين توسيعا كبيرا، وألغى جميع الأحكام والإجراءات الاستثنائية التي تمس بالجزائريين المجنسين بالجنسية الفرنسية من أصول إسلامية، إذ سيتمتعون بجميع حقوق الفرنسيين غير المسلمين وسيخضعون لجميع واجباتهم، وأخيرا منح المرسوم ستة عشر نوعا من الشخصيات صفة المواطنة الفرنسية، مع الاحتفاظ لهم بقانون أحوالهم الشخصية وهم: قدماء الضباط،

الحاملون لشهادة الدروس التكميلية أو لشهادات عليا، والموظفون أو قدماء الموظفين، وأعضاء الغرف الاقتصادية، والباش آغوات والآغاوات والقياد، والمضطلعون بنيابات سياسية أو الحاملون للأوسمة.[49]

أهم ما ورد إذن في المرسوم هو رفع عدد الجزائريين الذين يتمتعون بحقوق المواطنة الفرنسية، كما نص على أن يكون للجزائريين خمسي المقاعد في المؤسسات التمثيلية المختلفة وعلى جميع المستويات، أما حق الاقتراع الذي نص عليه هذا الأمر بالنسبة لجميع الجزائريين البالغة أعمارهم واحد وعشرين سنة فما فوق والذين قدر عددهم حينها بحوالي مليون وستمائة ألف، فهذا الإجراء لا يمثل إلا مجرد مناورة سياسية، لأن هذا الحق ليست له فائدة على الساحة الوطنية، إذ هو مقصور فقط على حق التصويت دون حق الترشح، وفي كل المؤسسات التمثيلية لا يحق للجزائريين الحصول على أكثر من خمسي المقاعد فيها، مهما كان عدد أصوات الناخبين، لم يستطع هذا المرسوم التعبير عن طموح الحركة الوطنية، وهناك من الباحثين من رآه أنه رجع بالجزائريين للخلف، إلى عام 1936، ولم يراع التغيرات الحاصلة لا على المستوى المحلي ولا على المستوى الدولي، وحاولت فرنسا جعل الجنسية الفرنسية مكسبا، لفصل القاعدة الشعبية عن قيادتها السياسية، بجعلها تلهث وراء المواطنة الفرنسية كما حدث بالنسبة للنخبة قبل الحرب العالمية.[50]

لقد اعتبرت الحركة الوطنية المرسوم محاولة للرجوع إلى سياسة الإدماج القديمة، والإجماع الوطني كان حول بناء جزائر جزائرية من خلال إقامة جمهورية جزائرية مرتبطة بفرنسا فدراليا،[51]ورفضه حتى الإدماجيون، أما الشيوعيون الجزائريون فقد صرح ممثلهم عمار أوزقان بأنه يساند منح الأهالي الحقوق السياسية، ودعا لضرورة أن يدخل في نطاق هذه الحقوق الموظفون والعمال وجميع فئات الشعب، حتى يمكن الدخول في نطاق المنظومة الفرنسية،[52] وفي الحقيقة أن مرسوم ديغول يعد رفضا لمطالب بيان الشعب الجزائري،[53] فرفض كل من عباس فرحات والشيخ الإبراهيمي، ومصالي الحاج الذي كان حزبه محظورا وهو في قبضة الاستعمار،[54] ونتيجة لرفض الوطنيين لمرسوم 7 مارس اتصل فرحات عباس بمصالي الحاج وبأعضاء من جمعية العلماء، واتفقوا على تأسيس "أحباب البيان والحرية"، وذلك بتاريخ 14 مارس 1944 بمدينة سطيف.[55]

تأسست أحباب البيان والحرية بمدينة سطيف، وسجلت رسميا في ولاية قسنطينة، وضمت أعضاء من النواب والنخبة وحزب الشعب والطلبة والكشافة والعلماء، فكانت عبارة عن جبهة مكونة من متحالفين أكثر منه حزبا سياسيا، وكان فرحات عباس هو الكاتب العام وفي نفس الوقت المسؤول السياسي على جريدة المساواة[56] الأسبوعية الصادرة باللغة الفرنسية(أنشئت في 15 سبتمبر 1944) وتعبر عن مبادئ الحزب الجديد، وقد تشجع أصحابه بالنفوذ الأمريكي-الإنجليزي في الجزائر، وبمرحلة الضعف التي تمر بها فرنسا، كما تشجعوا باستعداد الشعب للتضحيات، وفي وقت قصير انضم عدد كبير من الأعضاء إلى أحباب البيان والحرية، حتى بلغ عددهم خمسمائة ألف شخص،[57] مع العلم أن الحزب الشيوعي الجزائري لم يشارك في حركة أحباب البيان والحرية،[58] وأضاف فرحات عباس أن الشيوعيون أبوا الانخراط في الحركة، وأخذوا عليه عندما اتصل بهم سرعته وعجلته، وأسسوا بالمقابل حركة أخرى "أصحاب الديمقراطية والحرية" ليعبروا عن مناصرتهم لسياسة الإدماج، فخالفوا بذلك بقية التيارات.[59]

حدد فرحات عباس أهداف أحباب البيان والحرية مؤكدا أنه هو شخصيا من دفع قوانينها الأساسية لعمالة قسنطينة، وكانت الأهداف كما يلي: المهمة العاجلة والأكيدة لهذه الحركة هي الدفاع عن البيان، نشر الأفكار الجديدة التي تعد روح الحركة، استنكار الاستبداد والتنديد بالعنصرية وجبروتها، أما وسائل نشاط الحركة فهي: إسعاف كل ضحايا القوانين الاستثنائية وضحايا القمع والاضطهاد، إقناع الجماهير بمشروعية الحركة وخلق تيار مؤازر للبيان، ترويج فكرة إنشاء دولة جزائرية، وتأسيس جمهورية مستقلة مترابطة بروابط فديرالية مع جمهورية فرنسية جديدة ومناوئة للاستعمار، وخلق روح التضامن في الجزائر بين المسلمين والمسيحيين واليهود، وبث شعور المساواة ورغبة التعايش في السراء والضراء، تلك الروح هي أساس تكوين كل أمة،[60] ويبدو من البرنامج أن الحركة الوطنية الجزائرية سعت للالتفاف حول فكرة أساسية هي بناء الجزائر للجزائريين، وحاولت الحركة الوطنية في هذه الفترة أن تتحد فيما بينها رغم اختلاف اتجاهاتها، وشهدت تقاربا كبيرا ملحوظا، أكثر من التقارب الذي عرفته وحققته عام 1936 عندما تم عقد المؤتمر الإسلامي، وأصبحت فكرة الوطنية في هذه الفترة أكثر نضوجا ووعيا وسعت لتحقيق مطالب كبيرة للجزائريين.[61]

لقد كانت هذه الحركة كرد فعل على رفض الوطنيين لمرسوم ديغول 7 مارس 1944، بوصفه مناهضا للديمقراطية، ولأنه يميز بين الجزائريين، ويعاملهم معاملة استبدادية، ويهدف إلى إدخال الجزائر في المجموعة الفرنسية عوض أن يهيئها للاستقلال، كما عكست أحباب البيان التفاف الجزائريين كلهم حول بناء الجزائر الجزائرية، ومقاومة الاستعمار وتقريب فكرة الأمة الجزائرية والترغيب في إنشاء جمهورية بمستقلة بالجزائر، يجمعها نظام فدرالي مع جمهورية فرنسية متجددة مناهضة للاستعمار والامبريالية، وظهر القانون الأساسي لأحباب البيان والحرية أكثر وضوحا بكثير من البيان، كما عبّر عن مختلف وجهات نظر الحركة الوطنية وعكس التفافها حول فكرة واحدة حتى أن أندري جوليان وصف أحباب البيان والحرية بأنها مثلت أوج أسطورة الوحدة العربية، ومما يثبت نجاحها الإقبال الكبير على الانخراط في صفوفها، وحين عقد مؤتمر لها في مارس 1945 بالعاصمة، حضره بشكل كبير أتباع مصالي الحاج، كما حضر العلماء، وأعضاء حزب الشعب الجزائري، وطرحت حينها فكرة برلمان جزائري وحكومة جزائرية، مما يعني أنه تم تجاوز فكرة جمهورية مستقلة يجمعها نظام فدرالي بجمهورية فرنسية.[62]

واستخدمت أحباب البيان والحرية دعاية كبيرة وذلك بهدف صنع جو من الحماس عند الجماهير لتأييد مطالب الحزب، وكانت الظروف حينها خاصة جدا، بسبب تواجد قوات الحلفاء في الجزائر، وأيضا مرحلة الضعف التي تمر بها فرنسا، وعملت الحركة الجديدة على نشر فكرة الأمة الجزائرية، وتعويد الناس عليها، واستخدمت الخطابات الجماهيرية وكذلك الصحف التي كانت تصدر في العلن والخفاء، فصحيفة المساواة كانت تصدر علنا في حين صدرت L'actionفي الخفاء، وشهدتا إقبالا من طرف الجماهير منقطع النظير، وزاد النشاط منذ شهر يناير 1945 حيث انعقد مؤتمر حركة أحباب البيان والحرية، وطالب بإلغاء البلديات المختلطة، والحكم العسكري في الجنوب، وجعل اللغة العربية لغة رسمية، كما طالب المؤتمر بإطلاق سراح مصالي الحاج وضرورة تكوين برلمان وحكومة جزائرية، المنعطف الجديد للحركة الوطنية أزعج فرنسا، لذلك بدأت في محاصرة مظاهر الوحدة وقامت بإعادة مصالي الحاج للسجن في أفريل 1945، بعد أن كانت خففت عنه فترة من السجن، وانتهت العملية بنفيه إلى برازافيل في الكونغو، مما أثار موجة من السخط، وكان العالم على أهبة الاحتفال بانتصار الحلفاء في الحرب العالمية الثانية،[63]لكن الجزائر ستشهد مجازر دامية بقيت خالدة في التاريخ.

أشار فرحات عباس أن النواب المسلمون الملتفون حول البيان استطاعوا أن يطلقوا في مارس 1943سراح المعتقلين السياسيين، ومن بينهم مصالي الحاج، وقضى يومه الأول وليلته الأولى في منزل فرحات في سطيف، لكن

بعد مدة قصيرة في الجزائر العاصمة وضع مصالي تحت الحراسة في بوغاري ثم في شلالة، وهناك زاره فرحات مرتين، وأكد فرحات عباس أن مصالي الحاج كان داعما لأحباب البيان والحرية مع شيء من التحفظ والاحتراز، وأخبر فرحات: "أنني أوليك ثقتي لتأسيس جمهورية جزائرية متعاونة مع فرنسا، ولكنني لا أثق البتة بفرنسا، لأنها لا تذعن إلا للقوة ولا تعطي إلا ما ينتزع من يدها انتزاعا." ومن جهته فرحات عباس اعترف على نفسه أنه كان يثق في فرنسا ثقة قليلة، خاصة وأنها كانت تعيش المقاومة والوقوف في وجه النازية، ولم يخطر على بال فرحات أنها ستخذله وتخدعه، وشاطره ثقته هذه بعض رفاقه الذين اعتقدوا أن هزيمة فرنسا ومعاناتها من ألمانيا قد هذبت طباعها، فقال فرحات في هذا الشأن: "وكان كثير من أصدقائي يرون أنه من ضرب المحال أن الشعب الفرنسي الذي قاسى ما قاسى من الاحتلال الهتلري في ظرف أربع سنوات لا يلبي مطالبنا المشروعة، وكنا نظن أن الاحتلال الأجنبي قد زرع في قلوب الفرنسيين وفي عقولهم روحا وأفكارا جديدة."[64]

رغم أن حركة أحباب البيان والحرية نجحت والتف حولها المناصرون من الجزائريين، لكنها لم تستقطب إلا عددا ضئيلا من الفرنسيين، كما قابلها المعمرون بالسخط والعداء، وعملوا على تحطيمها بكل قوة،[65] ولم تكن الإدارة الاستعمارية وحدها التي كانت تعيق الحركة، بل هناك الخلافات الداخلية داخل الحركة نفسها، لأنها ضمت اتجاهات سياسية مختلفة، خاصة رؤساء اللجان الشعبية داخل الحركة والذين كانوا في معظمهم من مناضلي حزب الشعب المحظور، فكانت هناك مخاوف من أن تنزلق الحركة وتحيد عن توجهها المعتدل.[66]